

يا عبد بن دمه الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتج منه ياسوده فانه سوده
بعد ذلك قطي قال دمه باسكان الميم وهو الاكثر ويقال بدمه بفتح الميم
ايضا الحديث اصل في الحاق الولد بصاحب الفراش وان طوى عليه و
وطع بحرم وقد استدل به بعض المالكية على قاعدة من قواعدهم واصل
من اصول المذهب وهو الحكم بين حكمين وذلك ان يكون الفرع باحد
مشابه من اصول متعدد فيمطى احكاما مختلفة ولا تجوز للحد
الاصول وبيان من الحديث ان الفراش مقتضى لاحاقه بعقبه فاعطى
النسب بمقتضى الفراش والحق بدمه ويصح امر الشبه بامر سوده
بالاحتجاب منه فاعطى الفرع حكما بين الحكمين ولم يحض امر الفراش
بقتيت الحجرية بينه وبين سوده ولذلك ويصح امر الشبه فقط فيلحق بعقبه
قالوا وهذا الذي التفتت اليه فان الفرع اذا ادر بين اصلين فالحق باحدهما
مطلقا فبطل شبهه بالثاني من كل وجه وكذا اذا فعل بالثاني ومحص
الحاقه به كان ابطال الحكم شبهه بالاول فاذا الحق بكل واحد منهما من وجه
كان اولي من الغا احدهما من كل وجه ويعترض على هذا ابان صورة النزاع
ما اذا ادر الفرع بين اصلين شرعيين يقتضي الشرع الحاقه بكل واحد منهما
من حيث النظر وههنا لا يقتضي الشرع الاحاق هذه الولد بالفراش
والشبه ههنا غير مقتضى للاحق شرعا فيجعل قوله احتجبي منه ياسوده
على سبيل الاحتياط والارشاد الى مصلحة وجوده لا على سبيل وجوب
حكم شرعي ويؤكد انه لو وجد ناشها في ولد لغير صاحب الفراش ثبت
لذلك حكما اذ ليس في الاحتجاب ههنا الا ترك امر مباح على تعدد ثبوت
الحجرية وهو قريب وقوله هو كك اي اخ وقوله الولد للفراش اي
تابع للفراش ومحكوم به للفراش او ما يقرب هذا وقوله وللعاهر الحجر
يقيل معناه ان له الخية بما اوعاه وطلبه كما يقال لفلان التراب وكما جاء

في

في الحديث الصحيح وان جأ يطلب من الكلب فاملا كفه ترابا تعبيرا بذلك عن
خبيثه وعدم استحاقه لثمن الكلب وانما لم يحرم واللفظ على ظاهره ويجعلوا
الحجرية عن الرحم المستحق في حق الرلين لانه ليس كل عاهر يجرى فيمجرى والفظ
العاهر على عومه اما اذا حملناه على ما ذكرنا من الخية كان عارا في حق كل
ن ان والاصل العمل بالعموم فيما تقتضيه صيغته الحديث الخامس
عن عايشة انها قالت دخل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على سرور لا تبرق
اسارير وجهه فقال الم تري ان مجزنا انظر سابقا الى زيد بن حارثة واسلمه
ابن زيد فقال ان بعض هذه الاقدام لمن بعض وفي لفظ كان مجزرا قايقا
اسارير وجهه يعني الخطوط التي تكون في الوجه واحدها سرور وسر
وجعه اسارير وجمع الجمع اسارير وقال الاصمعي الخطوط التي في الكف مثلها
السرد يفتح السين والراء والسرير بكسر السين استدل به فقها الحجازيين ومن تبعهم
على اصل من اصولهم وهو العمل بالقياسه حيث يشبه الحاق الولد باحد
الواطينين في طوره واحد لا في كل الصور بل في بعضها ووجه الاستدلال ان
الذي صلى الله عليه واله وسلم سربن لك قال الشافعي ولا يسر باطل وخالف
ابو حنيفة واصحابه واعتذر واعن الحديث ان لم يقع فيه الحاق بمنازعه
فيه ولا هو وار وفي محل النزاع فان اسامه كان لاحقا بفراش زيد بن
غير منازعه له وانما الكفار يطعنون في نسبة للثاني بين لونه ولون ا
ابيه في السواد والبياض في عظميا روسهما ويدها اقدامها والحق
مجزنا اسامه بن زيد كان ذلك ابطالا لثمن الكفار بسبب اعترافهم بحكم
القياسه وابطال طعنهم حتى فلم يسر النبي صلى الله عليه واله الا بحق والبناء
اللون بانذوان كان ذلك وار وفي صور خاصه الذات له جرم عامه
وهو دلالة الاشتباه على الانساب فتأخذ هذه الجهد من الحديث
ويجعلها واختلاف مذهب الشافعي في ان القياسه تختص بكني مدح
ام لاس حيث ان المعتبر في ذلك الاشتباه وذلك غير خاص بهم او يقال

انها